

"المقامات الخطابية وأبعادها التداولية عند السكاكي"

" Rhetorical shrines and their deliberative dimensions at Sakaki "

الأستاذ : بوزيد شتوح / كلية الآداب و اللغات / جامعة الأغواط

chettouh01@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/09/02

تاريخ القبول: 2019/07/12

تاريخ الإرسال: 2019/06/23

ملخص البحث

تتناول هذه الورقة البحثية دراسة عينة من التراث البلاغي العربي في البعد اللساني التداولي المعاصر، وترتبط هذه العينة بقضية المقام الخطابي ومقتضى الحال عند السكاكي، وذلك بنوعيه المقالي و المقامي في كتابه "مفتاح العلوم"، الذي ركّز فيه على هذه القضية ودورها في ضبط المعنى وتحديدده من جهة، وتحقيق مقاصد المتلفظ بالخطاب والكشف عنها، وإيصالها للسامع من جهة أخرى؛ مما يؤدي بذلك كلّ إلى نجاعة العملية التواصلية بين كلّ أطراف الخطاب، وقد عالج السكاكي هذه القضية عبر جوانب مختلفة، فمنها ما يرتبط بالأوضاع اللسانية التي لها صلة بالصياغة اللغوية...

الكلمات المفتاحية : المقامات ، التراث البلاغي ، اللسانية ، الخطاب .السكاكي .

summary:

This paper deals with a sample study of the Arab rhetorical heritage in the contemporary deliberative linguistic dimension, and this sample is related to the issue of rhetorical maqam and the case of Sakaki, and the two types of essays and the maqami in his book "Key of Science", which focused on this issue and its role in controlling the meaning On the one hand, and the achievement of the purposes of the utterance of the speech and disclosure, and delivery to the hearing on the other hand, which leads to the effectiveness of the communication process between all parties to the speech, has dealt with this issue Sakaki across various aspects, including those related to the linguistic situations related to language drafting ..

Keywords: Shrines, rhetorical heritage, linguistics, discourse

1/ التداخلات المعرفية بين الدرس البلاغي النقدي العربي والتداولي المعاصر.

لا شك أن الدراسات والأبحاث المعاصرة تسعى إلى تشكيل علاقات متكاملة بين العلوم ذات الصلة بالتراث العربي والنظريات المعاصرة وخاصة التي تشتمل على تداخلات معرفية ومفاهيم نظرية ومضامين وإجراءات تطبيقية بغية الوصول إلى استنتاجات تحيل بوجود نقاط تلاق بين القديم والحديث، و مما له صلة بهذه الدراسات ما يتعلق بوجود تداخلات معرفية بين البلاغة العربية باعتبارها علما يهتم بتأدية المعنى الصحيح للمستمع والتأثير فيه باللفظ المناسب من غير مزيد فيه ولا انتقاص عنه في البيان مما ينجر عنه دفع المستمع نحو سلوك معين، والتداولية باعتبارها علما يرتبط باستعمال اللغة بما يناسب مقام الخطاب ومقاصد المتكلمين، وبهذا يمكن تحليل أهم القضايا التي تشكل نقاط تداخل بين هذين العلمين فيما يلي:

أ/ قضية المعنى:

يعدّ علم البلاغة العربية سبيلا يسلكه المتكلم ليوصل من خلاله المعاني والدلالات الخاصة به إلى المتلقي وهذا ما أثبتته "الجاحظ" عندما قدم جملة من تعريفات للبلاغة ترتبط أساسا بقضية المعنى وذلك في قوله: "قيل للهندي: ما البلاغة؟ قال: وضوح الدلالة، وانتهاز الفرصة، وحسن الإشارة"¹، فمن خلال هذا التعريف نجد أن الكلام البليغ يُشترط فيه أن يكون واضح المعنى وجلي الدلالة حتى يبلغ قصد المتكلم في أبلغ صوره، كما أثبت "الجرجاني" هذا من خلال تحليله لـ "معاني النحو" الذي يُعدّ جملة من القواعد والقوانين الثابتة والمستقرة والموائمة لكلام العرب السليقيين المرتبطة ارتباطا وثيقا بأنماط البناء النحوي المجرد (الأصول)، وأمّا توخّي معاني النحو فهي عملية ذهنية تستند أساسا على قواعد النحو العربي وتقوم على حسن انتقاء الكلمات وجودة ترتيبها ونظمها بما يقتضيه مقام الخطاب، فهي عملية تحتاج من الناظم أن يمتلك الحس الأدبي، والذوق الفني، و الدربة على التلمس البياني للأساليب البلاغية لكي ينقل كلامه من التبليغ إلى التأثير على المتلقي وتندرج في مضمونه المزية والفضل والتفاوت بين أصناف الخطاب. وفي هذا الشأن يقول الجرجاني بعدما عرض لمجموعة من الوجوه الخطابية: "إذا ثبتَ أنَّ سببَ فسادِ النظامِ واختلاله، أنَّ لا يعمل بقوانين هذا

¹ الجاحظ، البيان والتبيين، دار الهلال، بيروت- لبنان، دط، تط1423هـ، ج1، ص91.



الشأن، ثَبَّتَ أَنَّ سبب صحته أَنَّ يَعْمَلَ عليها؛ ثم إذا ثَبَّتَ أَنَّ مَسْتَنْبَطَ صحته وفساده من هذا العلم، ثَبَّتَ أَنَّ الْحُكْمَ كذلك في مزيته والفضيلة التي تعرضُ فيه. وإذا ثَبَّتَ جميعُ ذلك، ثَبَّتَ أَنَّ ليس هو شيئاً، غيرَ تَوَخِّي معاني هذا الْعِلْمِ وأحكامه فيما بين الْكَلِمِ"¹، وهذا ما أثبتته "السكاكي" بعده حيث بلور فكرة "معاني النحو" التي فصل فيها "الجرجاني" وجعلها أحد ركائز علوم البلاغة العربية تحت عنوان "علم المعاني" والمعاني المقصودة هنا هي "معاني النحو" كأحوال المسند والمُسند إليه والقصر، أضرب الخبر... الخ، ومما يزيد الكلام وضوحا والمتمثل في احتفاء البلاغة العربية بقضية المعنى هو تعريف "السكاكي" للبلاغة العربية الذي يرى بأنها "بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها"² أي أن المتكلم يكون بليغا عندما يؤدي المعاني التي يريد تبليغها في أتم الصور مستعينا بذلك بمجموعة من المباحث البلاغية كخواص التراكيب والصور البيانية من تشبيه واستعارة ... الخ.

ومن جهة أخرى نجد أن التداولية تولي عناية كبيرة بقضية المعنى مما يشكل بذلك تداخلا معرفيا بين العلمين، ويظهر اهتمام التداوليين جليا بالمعنى من خلال أحد تعاريفها الذي يقرّ بأن التداولية "هي دراسة كل جوانب المعنى التي تحملها النظريات الدلالية، فإذا اقتصر علم الدلالة على دراسة الأقوال التي تنطبق عليها شروط الصدق فإن التداولية تعني بما وراء ذلك مما لا تنطبق عليه هذه الشروط، وقصر علم الدلالة على هذا النوع من الأقوال غير مسلّم به في النظريات الدلالية التي ظهرت منذ العقد الثامن من القرن العشرين، فضلا عن أن ما وراء ذلك لا يستطيع حصره"³. فمن خلال هذا التعريف نستشف أن التداولية قد تعمقت كثيرا في قضية المعنى وتجاوزت علم الدلالة التي اقتصرت على دراسة المعنى داخل البنى اللغوية، أما التداولية فإنها درست المعنى بحسب مطابقته وإيصاله للمستمع وهذا نظير ما أثبتته الجاحظ في البلاغة العربية والذي يتمثل في انتقائه لأفضل تعاريفها مسلطا الضوء في ذلك على بلوغ وإيصال المعنى إلى قلب المستمع ليحصل تفاعل بين طرفي الخطاب وذلك في قوله: "وقال بعضهم- وهو من أحسن ما اجتبيناه ودوّناه- لا يكون الكلام

¹ الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة- مصر، ط3، تط1413هـ/ 1992م، ص84.

² السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، تط1407هـ/ 1987م، ص415.

³ محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفية الجامعية، دط، تط2002م، ص12.



يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك¹. ولا يتأتى له ذلك إلا إذا كان واضحا وعلى أقدار المعاني. وبذلك يخالف الجاحظ مفهوم البلاغة السائد أي الإيجاز. إن الكلام البليغ ليس هو الكلام الموجز وليس الكلام المسهب بل الكلام المساوي للمعاني² وإنما الألفاظ على أقدار المعاني، فكثيرها لكثيرها، وقليلها لقليلها، وشريفها لشريفها، وسخيفها لسخيفها، والمعاني المصغرة البائنة بصورها وجهاتها تحتاج من الألفاظ إلى أقل ما تحتاج إليه المعاني المشتركة والجهات الملتبسة³. وبهذا فإن البلاغة العربية واللسانيات التداولية يشكلان تداخلا كبيرا في مسألة المعنى التي تحيل إلى قضية معرفية أخرى وتتمثل في..

ب/ قضية القصد:

أولى البلاغيون عناية كبيرة لهذه القضية ويظهر ذلك جليا في أنهم جعلوها شرطا أساسيا ورئيسا للمتكلم حتى يكون بليغا ولذلك أورد الجاحظ مقولة "للعنابي" تتضمن وجوب القصد في كلام البليغ وذلك في قوله: "حدثني صديق لي قال: قلت للعنابي: ما البلاغة؟ قال: كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة فهو بليغ"³. فهذا التعريف يشتمل على أن المتكلم البليغ ينبغي أن يفهم حاجته للمخاطب بلا تكرار ولا عيب في النطق أي أن يكون كلامه مقصودا لحاجة يريدها وبهذا يحق له أن يُلقب بالبليغ، كما نجد مسألة القصد ضمينا مع "الجاحظ" من خلال تعريفه للبيان الذي يرى بأنه: "اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته ويهجم على محصولة، كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام. فبأي شيء بلغت الأفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع" فالجاحظ يكرس مسألة القصد من خلال ثنائية "الفهم والإفهام" فالفهم متعلق بالمتكلم أي أن يكونه مدركا لحاجته وعلى دراية بها، والإفهام مرتبط بالمخاطب أي أن يفهم المتكلم حاجته وذلك بأن تكون مقصودة كي تتحقق عملية التواصل. و لذلك رأى الباحث "حلمي خليل" بأن الجاحظ كان " يتعامل مع الحدث الكلامي على

¹ البيان والتبيين، ج1، ص 113.

² نفسه، ج1، ص 18.

³ نفسه، ج1، ص 112.



أنه رسالة تبليغ إلى مخاطبٍ، وهو ينطلق في ذلك من مفهوم الخطاب القرآني الذي يمثل النموذج المثالي لأنواع الخطاب عند العرب... ثم يتدرج من هذا المثال إلى ألوان الخطاب الأخرى بما لها من صلة بفنون القول في العربية، أو الطبقات الاجتماعية وكلامها، مما أدى به إلى الغوص في قضايا الاتصال وشروطه، وكذا الأداء وطرقه المختلفة من لفظ وإشارة وغير ذلك، وقد ساعد الجاحظ في كل هذا ثقافته الموسوعية، وانغماسه في البيئة البصرية التي قدمت له نماذج متنوعة من اللغة العربية المنطوقة. وكذا بعض اللغات الأخرى، مما هيا له مجالاً واسعاً للملاحظة والاستقراء، ورصد القوانين التي تحكم مثل هذه الاستعمالات اللغوية¹، فالخطاب القرآني هو الذي وجه البحث البلاغي عند الجاحظ وغيره، ذلك أن الخطاب القرآني مرتبط بالقارئ/ السامع/ المتلقي، ومنه يسعى لتحقيق المقاصد المرتبطة بوعي القارئ في سياقٍ معيّن.

وقد جعل "مصطفى المراغي" قضية القصد مطلباً رئيساً في علم من علوم البلاغة العربية التي قسمها "السكاكي" في مفتاحه وذلك عندما عرف "المراغي" علم البيان ورأى بأنه "علم يستطيع بمعرفته إبراز المعنى الواحد في صور مختلفة، وتراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة، مع مطابقة كل منها مقتضى الحال"² ثم شرع في تفصيل هذا التعريف وذلك في قوله: "وتقييد الاختلاف بالوضوح لتخرج الألفاظ المترادفة كليث وأسد وغضنفر، فإنها وإن كانت طرقاً مختلفة لإيراد المعنى الواحد، فاختلافهما إنما هو في اللفظ والعبارة، لا في الوضوح والخفاء. واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي، أي: كل معنى يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف أحد إيراد معنى واحد، كقولنا: علي جواد، بطرق مختلفة لم يكن بذاك عارفاً بالبيان"، ويضيف "الجرجاني" اهتمامه بمسألة القصد وذلك في إطار إثباته لنظرية النظم من خلال ربط الكلم بعضه ببعض حتى تتم عملية القصد في معاني الكلم للمخاطب وذلك في قوله: "وليت شعري، كيف يُتصور وقوع قصدٍ منك إلى معنى كلمةٍ من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى "القصد إلى معاني الكلم"، أن تُعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه. ومعلوم أنك، أيها المتكلم، لست تقصد أن تُعلم السامع الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول:

¹ حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة- مصر، ط1، نط 2016/03/20م، ص155.

² مصطفى المراغي، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3، نط 1414هـ/ 1993م، ص207.



"خرج زيد"، لَتُعْلِمَهُ معنى "خرج" في اللغة، ومعنى "زيد". كيف؟ ومُحَالٌ أن تُكَلِّمَهُ بِالْفَاظِ لا يعرفُ هو معانيها كما تعرف. ولهذا لم يكنِ الفِعْلُ وحدهُ من دون الاسم، ولا الاسمُ وحدهُ من دون اسمٍ آخرَ أو فعلٍ، كلاماً. وكنتَ لو قلتَ: "خرج"، ولم تأتِ باسمٍ، ولا قدَّرتَ فيه ضميرَ الشيء، أو قلتَ: "زيد"، ولم تأتِ بفعلٍ ولا اسمٍ آخرَ ولم تُضْمِرْهُ في نفسك، كان ذلك وصوتاً تصوته سواء، فاعرفه"¹

ومن جهة أخرى تظهر قضية القصد جليا في الدرس التداولي المعاصر في إطار "الفعل الكلامي" باعتباره نشاطا ماديا يتوسل أفعالا قوليه لتحقيق أغراض إنجازية فهو فعل يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب اجتماعيا أو مؤسساتيا ومن ثم إنجاز شيء ما.. ومن أهم خصائص الفعل الكلامي هو أنه قائم على مفهوم "القصدية" التي تركز أساسا على "أسس تداولية درسها فلاسفة التحليل ثم توسع في تفريعها وتعميقها التداوليون حتى غدت شبكة من المفاهيم المترابطة .

فقد غدت قيمة تداولية نصية حوارية وتعد مراعاة مفهومها العام من أبرز المفاتيح المنهجية في الدراسات اللسانية النصية. ويتأكد الربط بين العبارة اللغوية ومراعاة مقاصد المتكلمين من خلال أعمال الفيلسوف (سيرل) الذي عمل على متابعة المشروع الفلسفي الذي بدأه أستاذه (أوستين)". وبالتالي فهاتان القضيتان شكّلتا تداخلا معرفيًا بين التراث البلاغي العربي في عموميه والدرس اللساني التداولي المعاصر، ولكي نزيد تعمقًا في هذا البحث، نذكر قضية المقام ومطابقة الحال التي كانت محلّ دراسة البلاغيين في التراث، وأضحت محل دراسة التداوليين في اللسانيات، وسنبين مدى ذلك التقاطع بينهما على وجه العموم، ثم نركز في الحديث عن التصنيفات المقامية عند السكاكي وصلتها بالتداولية وذلك كالآتي:

1/ قضية المقام ومطابقة الكلام لمقتضى الحال بين التراث البلاغي عموما واللسانيات التداولية:

شهدت هذه القضية اهتماما وتحليلا عميقا لكل من الدراسات المتعلقة بالبلاغة العربية وكذا اللسانيات التداولية ومن مظاهر هذا الاهتمام في البلاغة العربية نجد الجاحظ الذي قدم حدودا

¹ / دلائل الإعجاز، ص 412.

ومفاهيم للبلاغة ترتبط بهذه القضية كتعريف الرومي الذي سئل عن البلاغة فقال: "حسن الاقتضاب عند البدهة والغزارة يوم الإطالة" أي أن المتكلم وجب أن يكون خطابه مطابقا للمقام وأحوال المخاطبين فإذا اقتضى مقام الخطاب الإيجاز في الكلام عليه أن يوجز وأن يستعين بالبدهة مثل قوله تعالى: "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ" {البقرة: 179}، فالآية القرآنية اشتملت على الإيجاز وذلك في كلمة "حياة" أي أنّ القصاص "حياة لكم أي لنفوسكم فإن فيه ارتداع الناس عن قتل النفوس، فلو أهمل حكم القصاص لما ارتدع الناس لأنّ أشدّ ما تتوقاه نفوس البشر من الحوادث هو الموت، فلو علم القاتل أنه يسلم من الموت لأقدم على القتل مستخفا بالعقوبات"¹ وقد دلّ تنكيرها على التعظيم الذي يتطابق مع عظمة المقام والمتمثل في جريمة القتل.

وإذا اقتضى مقام الخطاب الإطناب عليه أن يطيل في كلامه وذلك نحو قوله تعالى: "قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى" {طه: 18}، فالجواب كان يقتضي أن يقال: "هي عصاي" فلما قالها "كان الأسلوب أسلوب كلام من يتعجب من الاحتياج إلى الإخبار، كما يقول سائل لما رأى رجلا يعرفه وآخر لا يعرفه: من هذا معك؟ فيقول: فلان، فإذا لقيهما مرة أخرى وسأله: من هذا معك؟ أجابه: هو فلان، ولذلك عقب موسى جوابه ببيان الغرض من اتخاذها لعله أن يكون هو قصد السائل فقال: أتوكؤا عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى. ففصل ثم أجمل لينظر مقدار اقتناع السائل حتى إذا استزاده بيانا زاده"². والأمثلة في هذا المقام كثيرة ينبغي أن نكتفي ببعضها.

وفي هذا الصدد ردّ "عبد القاهر الجرجاني" على النحاة الذين رأوا بأن التقديم والتأخير يحصل لغرض العناية والاهتمام كقول سيبويه: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهَمَّانِهِم وَيَعْنِيَانِهِمْ"³. وبين الجرجاني في ردّه أن هذا المبحث البلاغي يحصل بحسب أغراض بلاغية يقتضيها حال المخاطب ومقام الخطاب ولا ينحصر على غرض العناية والاهتمام وذلك في قوله: "وقد وقع في ظنون الناس أنّه يكفي أن يقال: "إنه قدّم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ"، من غير أن

¹ ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر - تونس، ط1، 1984م، ج2، ص144، 145.

² التحرير والتنوير، ج16، ص206.

³ سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط3، 1408هـ/1988م، ج1، ص34.



يُذَكِّر، مِنْ أَيْنَ كَانَتْ تِلْكَ الْعَنَاءَةُ؟ وَبِمَ كَانَ أَهَمُّ؟ وَلِتُخِيلَهُمْ ذَلِكَ، قَدْ صَعُرَ أَمْرُ "التقديم والتأخير" فِي نَفُوسِهِمْ، وَهَوَّنُوا الْخَطْبَ فِيهِ، حَتَّى إِنَّكَ لَتَرَى أَكْثَرَهُمْ يَرَى تَبَعَهُ وَالنَّظَرَ فِيهِ ضَرْباً مِنَ التَّكَلُّفِ. وَلَمْ تَرَ ظَنّاً أَزْرَى عَلَى صَاحِبِهِ مِنْ هَذَا وَشَبْهَهُ"¹.. كالتقديم والتأخير مع الاستفهام بالهمزة والذي عرض فيه أسراراً بلاغية يقتضيها مقام الخطاب لتحقيق عن طريق استعمال المتكلم لهذا التركيب (الاستفهام بالهمزة) فلقد فصل فيه ورأى أنه يأتي تارة بالفعل مثل: "أَبْنَيْتَ الدَّارَ الَّتِي كُنْتَ عَلَى أَنْ تَبْنِيَهَا؟ أَقُلْتَ الشَّعْرَ الَّذِي كَانَ فِي نَفْسِكَ أَنْ تَقُولَهُ؟ أَفَرَعْتَ مِنَ الْكِتَابِ الَّذِي كُنْتَ تَكْتُبُهُ؟"².

وتارة يليها الاسم مثل قوله تعالى: "قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمُ"³ {الأنبياء: 62}. وأوضح السر البياني بين هذين النموذجين من التقديم، ذلك أنه متى تم تقديم الفعل مع همزة الاستفهام كان الشك والتردد في حدوثه من عدمه، ومتى تم تقديم الاسم مع همزة الاستفهام كان الشك والتردد في الفاعل لأن في هذه الحالة يكون الفعل قد حدث كما في الآية الكريمة التي سُئِلَ فِيهَا سَيِّدُنَا إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَام - عَنِ الْفَاعِلِ فِي تَحْطِيمِ الْأَصْنَامِ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَوْجُودٌ أَمَامَهُمْ وَجَلِيَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَتَاللَّهِ لَا كَيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ (57) فَجَعَلَهُمْ جُذَاءً إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ"⁴ {الأنبياء: 57، 58}. ولذلك قُدِّمَ الضمير مع همزة الاستفهام لأن الغرض من ذلك هو التقرير وبيّن بأن الدليل في ذلك هو أنه لو كان التقرير بالفعل، لَكَانَ الْجَوَابُ: فَعَلْتُ، أَوْ: لَمْ أَفْعَلْ.

وهذا ما يتطابق مع محور الدراسة في اللسانيات التداولية المتعلق باستعمال اللغة مع أحوال المخاطبين والظروف المقامية المختلفة والتي تتجاوز الدراسات البنيوية لكون هذه الأخيرة منغلقة ضمن "البينية اللغوية في مستواها الصوري المجرد، في حين أن دراسة استعمال اللغة لا تنحصر ضمن الكينونة اللغوية بمعناها الضيق، وإنما تتجاوزها إلى أحوال المخاطبين في المقامات المختلفة حسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين"⁵. ولهذا فَرَّقَ التداوليون بين المعنى اللغوي أي المأخوذ من دلالة الكلمات والجمل والضمائر وما بين المعنى السياقي الذي يرتبط بالظروف والأحوال والملابسات المحيطة بالخطاب،

¹ دلائل الإعجاز، ص 108.

² نفسه، ص 139.

³ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ط1، تط جويلية 2007م، ص 28.



والمعنى الكامن أو الموجود بالقوة وهو معنى المتكلم ، ومثال ذلك في أسلوب الاستفهام: إذا قال شخص لآخر: أهذه سيارتك ؟ فالسياق الذي ألقى فيه السؤال لا يدع مجالاً للشك أن كلمة (هذه) تشير إلى شيء محدد وهو السيارة ، وأن ضمير الخطاب (الكاف) يشير إلى المخاطب لكونه يملك هذه السيارة التي أشار إليها المتكلم ، فالتكلم من خلاله سؤاله لا يريد الجواب بنعم أولاً لكونه يعرف هذا الجواب لأن المقام اقتضى ذلك ، ولكنه يريد غرضاً ضمناً آخر اقتضاه حال المخاطب وهو "اللوم والعتاب" لأن السيارة سدت طريق المرور على السيارات الأخرى¹ ..

ونظير ذلك في البلاغة العربية مثل قوله تعالى: " وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى " {طه:17}، حيث ذكر "المراغي" أن الغرض البلاغي من هذا الاستفهام هو الإيناس وليس من ورائه الإجابة بنعم أو لا انطلاقاً من مقام الخطاب الذي أثبتته "الطاهر بن عاشور" في تفسيره "التحرير والتنوير" وذلك في قوله: " فَظَاهِرُ الاسْتِفْهَامِ أَنَّهُ سُؤْلٌ عَنْ شَيْءٍ أُشِيرَ إِلَيْهِ. وَبِنِيتِ الْإِشَارَةِ بِالظَّرْفِ الْمُسْتَقَرِّ وَهُوَ قَوْلُهُ بِيَمِينِكَ، وَوَقَعَ الظَّرْفُ حَالاً مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ، أَيَّ مَا تِلْكَ حَالُ كَوْنِهَا بِيَمِينِكَ؟. وَالْقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ زِيَادَةُ اطمْنَانِ قَلْبِهِ بِأَنَّهُ فِي مَقَامِ الإِصْطِفَاءِ، وَأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي سَمِعَهُ كَلَامٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ بِدُونِ وَاسْطَةِ مُتَكَلِّمٍ مُعْتَادٍ وَلَا فِي صُورَةِ الْمُعْتَادِ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ"²: "لِنُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى" {طه: 23}.

هذا فيما يخص الجانب المتعلق بالتقاطعات بين التراث البلاغي عموماً وبين اللسانيات التداولية، وأما أوجه التقاطع ما بين البحث البلاغي حول مسألة المقام الخطابي عند السكاكي على وجه الخصوص والدرس اللساني التداولي المعاصر فيمكن تحليل ذلك كالاتي:

2/ البعد التداولي لقضية المقام ومقتضى الحال عند السكاكي:

بدأ السكاكي (المتوفى سنة 626هـ) حديثه عن المقام بتأكيدده لفكرة (مقتضى الحال) التي جعلها شرطاً أساسياً في وضوح الكلام ونجاعة الدورة التواصلية في قوله: "ولا يتضح الكلام في جميع ذلك

¹/ يُنظر، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص13.
²/ التحرير والتنوير، ج16، ص105.

اتضاحه إلا بالتعرض لمقتضى الحال"¹، ثم يشرع في تحديد فكرة المقام التي يعود مردّها إلى التصنيف الآتي ويمكن تحديد ذلك مع تبيان البعد التداولي كالاتي:

أ/ مقامات بحسب مقاصد المتكلم وأغراضه:

ومن أمثلة ذلك الشكر والشكايّة والتهنئة والتعزية والمدح والذم والترغيب والترهيب وقد أشار السكاكي لذلك في قوله: "مقامات الكلام متفاوتة التشكر يباين مقام الشكايّة ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل"²، ومسألة القصد في اللسانيات التداولية هي أساس التواصل والتبليغ فلا تواصل دون قصدية؛ لأنها "المصطلح العام لجميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتوجه بها العقل أو يتعلق نحو الأشياء أو الحالات الفعلية في العالم"³، وهي تشمل كل ضروب الاعتقادات والرغبات والمدح والذم والمخاوف والآمال.

ب/ مقامات الكلام بحسب المخاطب:

إذ لا تتحقق الإفادة من الخطاب ما لم يُراعِ المخاطب مقام الخطاب، فخطاب الذكي يغيّر خطاب الغبي، وخطاب خالي الذهن يغيّر خطاب الشاك المتردد، ولذلك يقول السكاكي: "مقام الكلام ابتداء يغيّر مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ومقام البناء على السؤال يغيّر مقام البناء على الإنكار جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذكي يغيّر مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"⁴، ومن أهمّ مباحث العناية بالمخاطب ومقامه عند السكاكي نجد الفن الأول من علم المعاني (تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري) والذي يضمّ عناصر تداولية هامة وهي: المخاطب والمخاطب ومدى مطابقة الخبر للواقع من عدمها وعلاقة ذلك بقصد المخبر والغاية من الخبر "فثمة غايات تتصل بالمخبر وأخرى بالمخبر ويتغير الخبر حسب أحوال وظروف وأغراض ومواقف كل منهما فهو علامة على وجهة نظر المخبر ومقصده الذي يتكيّف أو لا

¹ مفتاح العلوم، ص168.

² نفسه، ص168.

³ نفسه، ص168.

⁴ نفسه، ص168.

يتكّيف مع موقف المخبر وهدفه ودلالاته التداولية (التضمينية والالتزامية) مندجته بدلالته المطابقة ومدركة من قبل المخبر به¹.

فلا يمكن للمخاطب أن يجني فائدة من خطاب المتكلم ما لم يتم مراعاة حاله بما يشمله من مستوى عقلي وثقافي ومكانته الاجتماعية، حيث يفترض بتراكيب الكلام وما تحويه من أفعال إنجازية أن تكون هناك مطابقة لمقتضى حال المخاطب حتى نستنتج أن المتكلم قد أفاده معنى ما وضمن وصول قصده له، ولعل هذا السبب هو الذي جعل موضوع علم المعاني عند السكاكي متعلق بأحوال العلاقات الإسنادية في جملته وبيان ما تؤديه من فائدة للمخاطب بحسب المقام الواردة فيه. ولهذا نجد أن الإفادة عند السكاكي قرينة تداولية مهمة في تحقيق إنجازية الخطاب وضمنان نجاعته التواصلية، وعلى أساسها يتحدد موضوع علم المعاني، وهو ما أكدته الدرس اللساني التداولي المعاصر، ويتجلى ذلك في قول الباحثين: (ديدر ولسن، دان سيربر) "إننا نعترف بأن كل الأحكام تنطوي تحت مسلمة الإفادة التي هي أكثر دقة وصحة من الأحكام الأخرى"²، والإفادة عند السكاكي — كما أشرنا سابقا — تكمن في النظر في أوال المخاطبين أثناء الحديث وحال الخطاب وبخاصة المخاطب وهو ما أكدته في قوله: "من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشياً عن وصمة اللاغية فإذا اندفع في الكلام مخبراً لم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب متعاطياً مناطها بقدر الافتقار"³. فحصول الفائدة لدى المخاطب، يُعدّ مبدأ مهماً، وغرضاً تواصلية على المتكلم مراعاته أثناء إنجاز خطابه، وتلفظه بكلامه ولا يكون ذلك إلا من خلال مراعات مقامات الكلام بحسب المخاطب من حيث كونه ذكياً أو غيباً، حالي الذهن أو سائلاً أو منكراً، فإذا ألقى خبره مثلاً لمن هو حالي الذهن مما ألقى إليه لم يحتج إلى تأكيد كلامه (المتكلم) لكونه أعرف من مخاطبه بموضوع الخطاب، فيكون ضرب الكلام ابتدائياً خالياً من المؤكّدات لأنّ متلقيه يستقبله ويستحسنه (تحقق الفائدة) أمّا توجه المخاطب بخبره لمتردّد شاكّ فيه وجب أن يؤكّد المخاطب بمؤكّد واحد ليقطع شكّ

¹ محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها (تقريب تداولي للمصطلح البلاغي)، دار عالم الفكر، الكويت، دط، تط2000م، ص38.
² عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، تط2003م، ص103.
³ مفتاح العلوم، ص170.

المخاطب باليقين يقنعه بالخبر ويُسمى طلبيا، أما إذا كان المخاطب منكرا لحكم الخبر وحاكما فيه بخلافه استلزم ذلك تأكيد الكلام بأكثر من مؤكّد كي يقتنع ويتم التأثير فيه فيغير حكمه عن الخبر ويتقبله، ويُسمى هذا الضرب إنكاريا.

فمراعات مقامات الكلام بحسب المخاطب لها دورها في تحديد إنجازه الأفعال الكلامية الموجهة له، ولا يتحقق الغرض التواصلية للمتلقّظ بالخطاب إلا إذا راعى درجة إفادة مخاطبه فيكون "متعاطيا مناطها بقدر الافتقار"¹ حيث إنّ تحصيل الفائدة يختلف من متلقّ لآخر ولا تكون متساوية، وما على المتلقّظ بالخطاب إلا أن يفيد مخاطبه بحسب درجة حاجته.

ج/ مقامات الكلام بحسب السياق:

والمقصود به الجانب اللغوي المرتبط ببنية الخطاب وشكله الذي يضم وحدات لغوية تنتظم فيما بينها (خواص تراكيب الكلام)، بحسب مقتضيات التواصل إذ "لكلّ كلمة مع صاحبها مقام"². فالسكاكي يرى بأنّ مقاصد التكلمين لا يمكن تحديدها إلا بالاستناد لقارئ نصية تركيبية في الكلام، وهي التي اصطلح عليها حديثا (contexte verbal) وتحتل مركزا مهما في اللسانيات النصية والتداولية، لكون أن القصد لا يتجلى إلا باللغة؛ "فالصّنع أو استعمال آليات معيّنة في إنتاج الخطاب لا تكون إلا من أجل تحقيق مقاصد معيّنة"³، فاللغة هي مجال كشف المقاصد من خلال ما تعكس من اختيارات للمتكلمين بما في خواص تركيبية تتلاءم مع مقاصدهم ومقامات الأحوال التي ينجزون فيها خطاباتهم وهذا ما يُسمى بالسياق المقالي بما يضمّه من حذف وذكر تعريف وتنكير وتقديم وتأخير وفصل ووصل والتفات "وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان مقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان مقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره وإن كان مقتضى

¹ نفسه، ص 170.

² نفسه، ص 168.

³ عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت - لبنان، ط1- تط 2004م، ص 204.



اثباته مخصصاً يشئ من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب أعني طي جمل عن البين ولا طيها فحسن الكلام تأليفه مطابقاً لذلك"¹

فالاعتبارات السابق ذكرها تمثل خواصّ تركيبيّة يختار منها الناظم أو المتلفظ بالخطاب ما يتلاءم مع مقاصده ويستعملها في تراكيبه بسبب المقامات الخاصة التي يكون فيها مع مخاطبه، وهذه الاعتبارات أو خواص التراكيب بعدما أوردنا السكاكي إجمالاً قام بتفصيلها في معالجته لفنون الخبر الأربعة وبيان مقتضى الحال لكلّ منها.

فالسّياق الذي يعالجه السّكاكي هنا هو سياق نصّي تداولي لأنّ النصّ يحوي على بُنى لغوية ذات خواص ترتبط بمقامات إنجازها يحمل من خلالها النصّ وظائف عديدة، ويقوم السّياق التداولي بتأويلها في شكل أفعال كلامية تعبّر عن المقاصد والأغراض التواصلية التي أنجزت للتعبير عنها، نحو الشك والمدح والذم والترغيب والترهيب ... الخ
د/ مقامات الكلام بحسب الموقف:

ويُقصد به الموقف الذي تتحدد فيه عملية الكلام حيث لا يحسن أن نوجز في مقام التفصيل، ولا أن نطيل في مقام الإيجاز فكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام، ولكلّ موقف نظم مناسب له وتركيب بلاغي يقتضيه وهو ما فصله السّكاكي في معالجته لمبحث الإيجاز والإطناب والمساوات. ويشمل سياق الموقف جميع ما يتصل بأحوالهم المخاطبين وحياتهم اجتماعياً وثقافياً وهو ما كان للسكاكي فيه إشارات في حديثه عن أنواع الجامع (عقلي ووهمي وخيالي) حيث تشكل جهة الجمع لديه أحد مبادئ الوصل المهمة فيجب فصل الجمل إذا لم يكن بينها ما يجمعها من جعة العقل أو الوهم أو الخيال، وهو ما يعدّ من صميم قضية السياق الثقافي والاجتماعي ودورهما في إنتاج الخطاب واستعماله.

ويُلاحظ أنّ الأصناف الأربعة للمقام (المتكلم والمخاطب والسّياق والموقف) وما تقتضيه من مطابقة للكلام يمكن أن تشكّل عند السكاكي نظرية بلاغية قائمة بذاتها تشمل جانبين:

¹ /مفتاح العلوم، ص168.



جانبًا لسانيًا خالصًا يمثل الصنف الثالث (السياق اللغوي)؛ وجانبًا ما وراء لساني ويشمل (مقاصد المتكلم وحال السامع وسياق الموقف).

إنّ السكاكي من بين علماء العربية الذين عالجوا دور السياق بنوعيه الداخلي والخارجي في توضيح المعنى وتحقيق التواصل التام من خلال العلاقة التي يقيمها بين المتخاطبين في إيضاح قصد المتلفظ بالخطاب من جهة ويضمن وصوله للمخاطب وجنيه للفائدة منه، وكذا دوره في توجيه الخطاب حيث لا يتضح قصد العبارة إلا من خلاله.

هذا ما أراد السكاكي قوله بالتعبير اللساني الحديث (التداولي)، تحت فكرة بلاغية قابلة لأن تكون نظرية قائمة بذاتها، وهي فكرة (مقتضى الحال) التي تولدت عنها العبارة التداولية (لكلّ مقام مقال)؛ "فالتداولية تعرض للمعنى الاستعمالي هذا يتضمن دراسة المنطوق اللغوي دراسة تتجاوز الدراسة النحوية والدراسة الدلالية دون أن تمهلها، إنها تستفيد منهما ثم تبني عليهما وبعد ذلك تدرس المتكلم صاحب المنطوق اللغوي وكل ما يتصل بهذا المتكلم ممّا له تعلق بالرسالة اللغوية أو المنطوق كيف نطق؟ ولماذا؟ أو ما قصده"¹.

ففكرة مقتضى الحال التي يدعو السكاكي لمراعاتها في جل مباحث المفتاح، تشكّل سياقًا تداوليًا يتم من خلاله دراسة مباحث البلاغة في سياقاتها الاستعمالية لتشمل كلّ ما يحف بها من مقامات ولذلك رأى الباحث "سعد عبد العزيز مصلوح" أنّ فكرة مقتضى الحال عند السكاكي تُعدّ مشروعًا طيبًا يمكن الانطلاق منه وإعادة النظر فيه لصياغة طراز يتّسم بالدقة والشمول في ضوء نظرية التواصل الشعري واللسانيات النفسانية والاجتماعية².

ومن هنا تبدو عناية السكاكي بتلك الفكرة عملية واعية ومقصودة، حيث جعلها تضطلع دور المرشد في ضبط المعاني وتحديد المقاصد، بُغية تحقيق الفائدة لدى المتكلم والسامع على حد سواء، فتمكّن المتكلم من التعبير عما يلج بخاطره من معان وما يقصده من أغراض بحسب الظروف والمقامات؛ فيختار لتراكيبه مقاصد مخصوصة تنسج والمقامات التي يوجد فيها مع سامعه، كما تمكّن

¹ / علي محمود حجي الصّرف، في البراغمية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، ط1، تط 2010م، ص7.

² - يُنظر: سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، مجلة النشر العلمي، الكويت، ط1، تط 2003م، ص78.

تلك الفكرة (مقتضى الحال) من السامع التوصل لمقاصد مخاطبه استنادا بما يحيط الكلام من سياقات لغوية ومقامية¹.

نتائج البحث:

❖ من خلال هذا البحث نستشف أنّ فكرة السياق، عند السكاكي، بنوعيه المقامي والمقالي، وما ينطوي تحتها تعدّد الأساس في كشف مقاصد المتكلمين من خلال ما تحويه خطاباتهم من خواص تركيبية تعكس تلك المقاصد مع اختيارات المتكلم لها، وهي مظهر بارز من المظاهر التي كانت محل دراسة واهتمام أعلام اللسانيات التداولية ووجه التقاطع فيما بين الدّرسين (القديم والمعاصر) هو مراعاة مبدأ القصدية وكذا الاهتمام بحال السامع والظروف والملابسات المحيطة بالخطاب. وهو ما أدّى بالسكاكي إلى انتقاله من الدّلالة النحوية المجردة التي تمثل مستوى أول والذي سماه السكاكي بمستوى أصل المعنى إلى مستوى ثان ذي دلالات مقامية مخصوصة وهذا الأخير من صميم التداولية.

❖ إنّ هذا التداخل المعرفي بين التراث العربي البلاغي وبين الدرس التداولي المعاصر ليس الهدف من ورائه تتبع نقاط التقاطع والتلفيق ما بين الدرسين القديم والحديث لأن هذا لا يرقى أبداً بمستوى البحث العلمي، وإنما يتطلع أساساً إلى الإفصاح بغزارة التراث البلاغي وتطوير مسأله وقضاياها بما يتماشى مع النظريات اللسانية المعاصرة دون الإغفال عن الظروف والملابسات التي نشأ فيها كلا من الدّرسين.

¹ - يُنظر: باديس لهويل، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ع9، 2013م، جامعة بسكرة_ الجزائر، ص13.

قائمة المصادر والمراجع:

- ❖ القرآن الكريم.
- 1/ باديس لهويمان، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ع9 2013م
 - 2/ جاحظ، البيان والتبيين، دار الهلال، بيروت- لبنان، دط، تط1423هـ.
 - 3/ جرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة- مصر، ط3، تط1413هـ/ 1992م.
 - 4/ حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة- مصر، دط، تط2016/03/20م.
 - 5/ سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، مجلة النشر العلمي، الكويت، ط1، تط2003م.
 - 6/ سكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، تط1407هـ/ 1987م.
 - 7/ سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط3، تط1408هـ/ 1988م.
 - 8/ عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، دط، تط1984م.
 - 9/ عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت_ لبنان، ط1- تط2004م.
 - 10/ علي محمود حجي الصرّاف، في البراغمية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، مكتبة الآداب القاهرة_ مصر، ط1، تط2010م.
 - 11/ عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1- تط2003م.
 - 12/ محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها (تقريب تداولي للمصطلح البلاغي)، دار عالم الفكر، الكويت، دط- تط2000م.
 - 13/ محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، دط، تط2002م.
 - 14/ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ط1، تط جويلية 2007م.
 - 15/ مصطفى المراغي، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3، تط1414هـ/ 1993م.

